مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع : المرأة العربية و حقوق الانسان و التشريعات		الرقم :
	المصدر : وكالة اخبار المرأة	موقع الواب : www.wonews.net	البلد : الاردن
		التاريخ : 23 سبتمبر 2013	العدد و [ص] :

تحفظات ابن كيران على بعض بنود خطة المساواة تثير غضب النساء

مرة أخرى، رئيس الحكومة يغضب النساء خلال ترؤسه لأول اجتماع للجنة الوزارية المكلفة بمتابعة تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة الأسبوع الماضي، فتحفظ ابن كيران على بعض البنود الواردة في الخطة، عجل بتعالي الأصوات النسائية، خاصة بعد تحذيره من التوجه نحو اعتماد المساواة بين الرجل والمرأة على الطريقة الغربية.

الجمعية الديموقراطية لنساء المغرب استغربت ما جاء على لسان رئيس الحكومة وعبرت عن قلقها من تحفظات ابن كيران في بلاغ لها أكدت فيه بأنها «تتنافى مع الدستور الجديد الذي يؤسس للمساواة بين الجنسين ويفرض على السلطات العمومية العمل من أجل ضمانها وصيانتها».

بلاغ الجمعية الديموقراطية لنساء المغرب لم يتوقف عند هذا الحد، بل ذهب أبعد من ذلك في رده على تحذيرات ابن كيران في اعتماد النموذج الغربي للمساواة، واعتبر أن مثل هذه التصريحات الصادرة عن مسؤول حكومي رفيع المستوى «تضع الالتزامات الدولية للمغرب وخاصة معاهدة إلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة موضع تساؤل».

وإذا كانت بين ابن كيران والحركة النسائية حكاية اسمها «المساواة بين الرجل والمرأة»، فإن اقتسام المرأة والرجل لعمل البيت، والذي أثار تحفظ ابن كيران أثناء تقديم وزيرة التضامن والأسرة والتنمية الاجتماعية للخطوط العريضة ، بسيمة حقاوي، للخطة الحكومية للمساواة أثناء اللجنة الحكومية، جعل أصواتا نسائية أخرى ترتفع محملة المسؤولية في ذلك إلى حزب العدالة والتنمية، فحسب مصدر من اتحاد العمل النسائي، فإن ما عبر عنه ابن كيران «لا يعكس موقفه الشخصي فقط، بقدر ماهو تعبير عن المرجعية المحافظة للحزب الذي يقود الحكومة الحالية».

ابن كيران، الذي برر تحفظه عن المساواة بين المرأة والرجل في العمل داخل البيت، بكون «الشعب المغربي له ثقافته وخصوصيته ولا يمكن أن يقبل مثل هذه الأمور»، دفع بالمصدر نفسه، إلى التساؤل عن مدى تقدم تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة، في عهد الحكومة الحالية، قائلا «كيف يعقل أن تصدر تحفظات من رئيس الحكومة على الخطة في ظل التزامات المغرب الدولية في هذا المجال؟»، مضيفا وخاصة أن «الخطة تستفيد من دعم مالي من الاتحاد الأروبي بقيمة 45 مليون أورو».

ولم يتوقف غضب واستياء الحركة النسائية على تحفظات ابن كيران فقط، فإن ما جاء في الخطة من إجراءات وأهداف تروم النهوض بوضعية المرأة في كل المجالات، من وضع نصوص قانونية لحماية النساء وتأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة، إضافة إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق الشغل، إلى

غير ذلك من المجالات، وإن كانت الحركة النسائية قد اطمأنت لها في البداية، إلا أنه مع مرور الوقت بدأت تشك في مدى التزام حكومة ابن كيران في تفعيل مضامينها، حيث إن مصدرا من فيدرالية الرابطة ا لديموقراطية لحقوق المرأة، لم يخف استياء ه من «تلكؤ الحكومة في تنفيذ الخطة»، وبدون تردد حمل المسؤولية في ذلك إلى ما أسماه بـ «سيطرة التيار المحافظ داخلها»، والذي قال إنه يعتبر «قضايا المرأة مسألة ثانوية»، مضيفا أن ذلك يظهر بوضوح من خلال «البرنامج الحكومي الذي لايعطي الأولوية لقضايا النساء